

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ديوان رئاسة مجلس الوزراء  
رقم الصادر: ٦٠٥٢/م ب  
تاريخ الصادر: ١٤٣١/٠٨/١٥  
المرفقات:



برقية

المملكة العربية السعودية

ديوان رئاسة مجلس الوزراء  
(٠٧١)

صاحب المعالي وزير الاقتصاد والتخطيط  
نسخة لوزارة الداخلية  
نسخة لوزارة التربية والتعليم  
نسخة لوزارة العمل  
نسخة لوزارة الخدمة المدنية  
نسخة لوزارة التعليم العالي  
نسخة لوزارة المالية  
نسخة لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات  
نسخة لوزارة التجارة والصناعة  
نسخة لهيئة الرقابة والتحقيق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :-

أطلعنا على بركتكم رقم ٣٢٥-١-٣١ وتاريخ ١٤٣١/١/٢٧ هـ المشار فيها إلى الأمر رقم ٦٩٧٧/م ب وتاريخ ١٤٣٠/٨/١٨ هـ الصادر بشأن ما رفعته هيئة الرقابة والتحقيق حيال ما نُشر في صحيفة (الوطن) بتاريخ ١٤٢٩/٨/١٨ هـ تحت عنوان (من نصّدق التخطيط أم الخدمة المدنية) حول ما أوردته وزارة الاقتصاد والتخطيط من أن عدد العاطلات عن العمل من السعوديات لا يتجاوز (١٦٠) مائة وستين ألف سعودية، وأن وزارة الخدمة المدنية كشفت في تصريحاتها أن العدد يصل إلى (٣٠٠) ثلاثمائة ألف سعودية.. والقاضي بتشكيل لجنة من وزارات (الداخلية، والتربية والتعليم، والعمل، والخدمة المدنية، والتعليم العالي، والاقتصاد والتخطيط) بالإضافة إلى صندوق تنمية الموارد البشرية، ومجلس الغرف السعودية وغيرها من الجهات التي ترى اللجنة إشراكها لدراسة موضوع إيجاد قاعدة معلومات دائمة على شبكة الإنترنت تنطوي على معرفة وحصر طالبي العمل، وفرص العمل المتاحة، بما في ذلك أسلوب الربط الإلكتروني بين مختلف الجهات المعنية للوقوف على حال سوق العمل.

وما أوضحتهم من أن اللجنة المكلفة بالدراسة بحثت هذا الموضوع باستفاضة، وأطلعت في سياق ذلك على العديد من الأوامر والوثائق والقرارات والدراسات والمواقع الالكترونية ذات العلاقة، وأنهت دراستها واتخذت بشأن ذلك محضرها المرفق المشتمل على التوصيات التالية :-

(١) قيام وزارة العمل ووزارة الخدمة المدنية بوضع آلية فنية مفصلة تحقق إيجاد قاعدة بيانات موحدة لحصر طالبي العمل ترتبط بالجهات المختصة، وتمكن من استخراج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



برقية

المملكة العربية السعودية

ديوان رئاسة مجلس الوزراء  
(٠٧١)

الرقم .....  
التاريخ .....  
المرفاتق .....

التقارير والإحصائيات الدقيقة لطالبي العمل في القطاعين العام والخاص وفرص العمل المتاحة، على أن يُراعى في عملية التنفيذ التنسيق مع برنامج التعاملات الالكترونية (يسر) بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

٢) قيام الجهات الراغبة في توظيف المواطنين في القطاع الخاص بربط أنظمتها الالكترونية مع قاعدة البيانات الموحدة لدى وزارة العمل.

٣) التأكيد على ضرورة الإسراع بتنفيذ الربط الالكتروني فيما بين الجهات ذات الصلة بالتوظيف وسوق العمل، وفيما بينها ومصصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات والتنسيق مع برنامج التعاملات الالكترونية الحكومية (يسر) في عملية الربط.

٤) توجيه وزارة التعليم العالي بإنشاء قاعدة بيانات موحدة لخريجي الجامعات الحكومية والأهلية.

٥) توجيه المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بإنشاء قاعدة بيانات لخريجي كليات التقنية.

وإشارتكم إلى أن أعضاء اللجنة المشار إليها اتفقوا على جميع التوصيات ماعدا مندوبي صندوق تنمية الموارد البشرية، ومجلس الغرف السعودية اللذين أبديا عدم اتفاقهما مع التوصية رقم (١)، ويريان أهمية انضمامهما إلى اللجنة في حين يرى بقية الأعضاء أن وزارتي (الخدمة المدنية، والعمل) هما الجهتان الرسميتان المسؤولتان عن التوظيف في القطاعين العام والخاص.

ونخبركم بموافقتنا على ما تضمنه محضر اللجنة المذكورة من توصيات، فأكملوا ما يلزم بموجبه.. وقد زدنا الجهات المعنية بنسخة من أمرنا هذا للاعتماد...،،،

عبدالله بن عبدالعزيز  
رئيس مجلس الوزراء



وزارة التعليم وتقنية المعلومات  
مكتب الوزير - البرقيات الواردة  
رقم الوارد: ١٠٨٢  
التاريخ: ١٤٣١/٨/١٦ هـ  
المرفاتق: ٠



ع م 24956